إقتراحات لتخفيف آثار الأزمة الإقتصادية التى تعصف بالإقتصاد الوطنى

محمد سعد زغلول سالم

الأربعاء ٤ يناير ٢٠٢٣

هذه الإقتراحات قد تفيد جُزئياً فى تجفيف منابع الدولار وبقية العملات الأجنبية خارج قطاع البنوك والإستئثار بها داخل قطاع البنوك الوطنية وفى توفير الدولار الذى يتم إنفاقه بالخارج وفى إنتهاج سياسة التصنيع الوطنى للثروات القومية وتصديرها لزيادة الدخل القومى من العملات الأجنبية ولتقليل تكاليف الإستيراد من الخارج.

١. قصر شراء الشهادات البنكية المصدرة بفائدة ضخمة (٢٥٪) على من يقوم بشرائها بالدولار أو اليورو أو اليوان الصينى أو الروبل الروسى سواء من حساباته البنكية أو من السوق السوداء دون سؤاله عن مصدرها.

٢. يحظر دخول أى عملات أجنبية مع أى قادم لمصر إلى الداخل حيث يتعين على القادم للوطن إستبدال ما يحوزه من نقد أجنبى فى أى فرع من فروع بنوك الدولة العامة بمنافذ الوصول مقابل كارت إئتمانى بالجنيه المصرى يقوم بالتعامل به داخل مصر فى جميع المعاملات التى يحتاج إليها أو يقوم بها على أن يستبدل باقى رصيد الكارت فى حالة مغادرته بنفس العملة الأجنبية التى قام بإيداعها.

٣. يُحْظَر التعامل بأى عملة أجنبية وتقتصر أية تعاملات أو إستحقاقات مالية أيا ماكانت طبيعتها وأيا ماكانت طبيعة أو جنسية الجهة التى تقوم بها داخل حدود الوطن على الجنيه المصرى فقط. ويحظر التعامل بالبيع أو الشراء أو الإستبدال أو التحويل للداخل أو التحويل للخارج بأية عملة أجنبية لأية أغراض للأشخاص الطبيعيين والإعتباريين خارج نطاق حساباتهم البنكية الرسمية بأحد بنوك الدولة العامة.

٤. يُحْظَر سداد البنوك لمصروفات المصريين بالخارج التى تتم بالعملات الأجنبية خصماً من أرصدتهم بالعملة المصرية وقصْر سداد أى مصروفات للسياحة أو للشراء أو للعلاج أو التعليم بالخارج على من يمتلك رصيداً من العملة الأجنبية بالبنوك الوطنية وخصماً من هذا الرصيد. ويتم إصدار كروت سداد فورى بالعملة الأجنبية بقيمة الودائع بنفس العملة يستخدمها صاحب الحساب فى الصرف من رصيده الخاص على كل ما يريد إنفاقه بالخارج.

٥. إبرام إتفاقيات ثنائية مع كل من الصين وروسيا والإتحاد الأوروبى لقصْر سداد مستحقات التعاملات فى مجالات التجارة البَيْنية على العملات الوطنية فقط.

٦. إجراء دراسات فعلية لبيان الجدوى الإقتصادية لمقترح سداد رسوم المرور والخدمات المتعلقة بقناة السويس بالجنيه المصرى فقط.

٧. حظْر تصدير الثروات الطبيعية المصرية الخام غير المصنعة كالذهب والفوسفات والرمال البيضاء والرمال السوداء والرخام وقصر حقوق المشاركة فى إستغلالها على الشركات العالمية المتخصصة فى تصنيعها على أن تقوم هذه الشركات بإنشاء المصانع اللازمة لهذا الغرض بالقرب من مصادر إنتاجها بالصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء.